على هامش الدورة الـ٧٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

# تنظيم ندوة اقتصادية حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعدن

عدن/ سبأ/..

■،، عقدت أمس بقاعة المؤتمرات بجامعة عدن ندوة اقتصادية بعنوان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار البرنامج الذي تنظمه وزارة الصناعة والتجارة للوفود المشاركة في دورة المجلس الاقتصادي الاجتماعي في دورته الـ / ٧٥ / لجامعة الدول العربية.

واوضح الاخ الدكتور / خالد راجح شيخ / وزير الصناعة والتجارة في كلمته امام المشاركين: أن مشروع اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يقوم على أساس قاعدة رئيسية تتمثل في ازالة المعوقات الجمركية بشكل رئيسي.

مشيرا إلى انه تم الاتفاق بين الدول العربية باستثناء الدول الاقل نموا على ازالة الضرائب الجمركية المفروضة على الدول العربية المصدرة لبلد عربي لاخر بواقع ١٠٠ بالمائة في عام ٢٠٠٥م فيما الدول العربية الاقل نموا تبدأ بالخفض التدريجي بواقع ١٦ بالمائة كل عام من عام ٢٠٠٥م لتصل عام ٢٠١٠م إلى نسبة ضريبية / صفر / مؤكدا بأن هذا الاتفاق سيزيد من حجم حركة السلع بين الدول العربية وسيعيد هيكلة الاقتصادات العربية كلها القائمة على أساس المزايا النسبية لكل بلد.

كما قدم الاخ الدكتور / كمال سناده مساعد الامين العام لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية عرضا عن انشاء المجلس الاقتصادي العربي الذي يعتبر من أهداف الجامعة العربية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية وخدمة العمل الاقتصادي العربي.. مشيرا إلى الاشكاليات والعراقيل التي رافقت عملية تحقيق الوحدة الاقتصادية بسبب الاختلاف في النظم والسياسات الاقتصادية في الدول العربية التي تدعو إلى التخطيط المركزي لاقتصاديات السوق.

وأكد أن الاتجاه العام في المنطقة أخذا في التوجه نحو التحرر الاقتصادي والانفتاح على القطاع الخاص حيث تم في فترة التسعينات من الوصول إلى اتفاق اقرار التجارة العالمية عام ١٩٩٤م وهو الامر الذي فرض على الدول العربية الاخذ بالتفكير بتشكيل تكتل اقتصادي عربي منظم. وتم بعد ذلك فتح باب الحوار مع المستثمرين ورجال الاعمال العرب واليمنيين الذين قدم عدد منهم ملاحظات واقتراحات تساعد العديد من القضايا المتصلة بحماية السلع العربية من ايقاف غرق الاسواق بالسلع الاجنبية المهربة وحماية المنتج العربي دون عراقيل اوقيود.

وقدمت ورقة اخرى شرحت اتفاق القادة العرب في مؤتمر القمة العربية الذي عقد بعمان عام ٢٠٠...م الذين طلبوا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقليص الفترة الزمنية لاستكمال المنطقة إلى سبع سنوات عوضا عن عشر سنوات ليتم ازالة كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل المتبادلة في إطار المنطقة / ذات المنشأ العربي / مع مطلع العام الحالي ٢٠٠٥م . وأشارت إلى أن عدد الدول المنضمة إلى المنطقة بلغت / ١٧ / دولة هي الاردن والامارات والبحرين وتونس والسعودية والسودان وسوريا والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن وبينت الورقة أن هذه الدول التزمت بتطبيق نسبة التخفيض والبالغ الان ٨٠ في المائة.

كما بينت الورقة المعوقات التي تعترض منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خاصة المتعلقة بالاجراءات والتشريعات الموروثة منذ عدة عقود والتي ارتبطت بسياسات اقتصادية معينة بالاضافة إلى عدم وجود قواعد منشأ تفصيلية يتم العمل بها في اطار المنطقة.

وتطرقت الورقة إلى انه لم تتوفر الية لفض المنازعات في الادوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة حتى وقت قريب حيث انها اقرت في فبراير الماضي ٢٠٠٤م وذلك بوضع اللائحة الاجرائية المتعلقة بفض المنازعات انسجاما مع ما ورد في نص المادة الثالثة عشر من اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية عن الخطط المستقبلية للمنطقة . واكدت الورقة ضرورة استكمال بعض جوانب البنية الاساسية للمنطقة والمتمثلة باستكمال قواعد المنشأ التفصيلية والتغلب على القيود غير الجمركية المعيقة للتجارة ومعالجة القيود غير الجمركية واعتماد المواصفات القياسية التي يتم اقراراها من قبل وزراء الصناعة في اطار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين كمواصفات يعتد بها بالنسبة للسلع التي يتم تبادلها في اطار المنطقة. واشارت إلى انه سيتم خلال الفترة القادمة ايلاء اهتمام اكبر لمعالجة المعوقات الاخرى للتجارة العربية البينية وعلى رأسها زيادة كفاءة النقل في الدول العربية والتغلب على العقبات التي تعترض مرور الشاحنات العربية عبر الدول العربية وتعطيلها في المنافذ الجمركية.. موضحة في هذا الصدد انه يتطلب اعادة النظر في اتفاقية النقل بالترانزيت التي مر على اقرارها اكثر من اربعين عاما ولا بد من مراجعتها وتطويرها في ضوء التطورات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية العربية بالاضافة إلى تطوير شبكات الطرق البرية بين الدول العربية وانشاء شبكات ربط سككي بين الدول العربية . وتطرقت الورقة إلى ضرورة ادماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث ذكرت ان حجم تجارة الخدمات في التجارة الخارجية للدول العربية بلغ نسبة ٢٤ بالمائة من اجمالي التجارة العربية للسلع والخدمات وهي نسبة تقارب المتوسط العالمي لتجارة الخدمات في التجارة العالمية والبالغة ٢٥ بالمائة . كما ذكرت الورقة انه لم تغط منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى الان تجارة الخدمات وانما اقتصرت فقط على التجارة في السلع ونظرا لاهمية تجارة الخدمات العربية الكبرى بشكل عام وفي التجارة العربية البينية كان لابد من التفكير في ادماج تجارة الخدمات ضمن مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خاصة ان هناك احدى عشر دولة عربية قد انضمت إلى منطقة التجارة العالمية إلى جانب خمس دول اخرى بدأت التفاوض بشأن الانضمام وتقدمت الدول العربية التي انضمت الى المنظمة العالمية بجداول التزامات في قطاع الخدمات تجعلها ملتزمة بتحرير بعض الخدمات. حضر فعاليات الندوة الاخ الدكتور /عبدالكريم يحيى راصع/ رئيس جامعة عدن و/احمد الضلاعي/ الوكيل المساعد لمحافظة عدن وعدد من الاكاديميين والاقتصاديين والمهتمين ورجال الاعمال اليمنيين والعرب.

### وزير الصناعة والتجارة:

## ■ الاتفاق بين الدول العربية سيزيد من حجم حركة السلع وسيعيد هيكلة الاقتصادات العربية
## ■ التأكيد على ضرورة استكمال قواعد المنشأ والتغلب على القيود غير الجمركية المعيقة للتجارة

■ وزير الصناعة والتجارة

# ٩٣,٢٩٦ مليار ريال مخصصات مشاريع قطاعات التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥م

كتب/أحمد الطيار

■،، بلغ حجم المخصصات المالية لمشاريع قطاعات التنمية البشرية في موازنة العام الحالي ٢٠٠٥م (٣٩ ملياراً و٢٩٧ مليوناً و٢١٦ ألف ريال وشكلت ما نسبته «١,٠٦٪» من إجمالي مخصصات البرنامج الاستثماري على المستوى المركزي لبلادنا لهذا العام. وبحسب قطاع برمجة المشروعات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي فقد تركزت أهداف مشاريع هذه القطاعات لتنفيذ وتحقيق أهداف ومحاور استراتيجية التخفيف من الفقر وزيادة نسبة التغطية لخدمات الجهات المتعلقة بحياة الناس كالتعليم العام، التعليم الفني والمهني، التعليم العالي، الصحة العامة والسكان)، من خلال إقامة المستشفيات والوحدات والمراكز الصحية في العديد من مناطق الجمهورية وإعادة تأهيل وترميم وصيانة المنشآت الصحية القائمة وتوفير الآلات والأجهزة الطبية اللازمة لتشغيل المنشآت الصحية التي استكمل بناؤها وتنفيذ العديد من البرامج الصحية التي تهدف إلى مكافحة الأمراض الشائعة المتوطنة وتحسين التغذية وتخفيف المخاطر على النساء والأطفال الرضع وتحسين خدمات الأمومة والطفولة من خلال إعادة تأهيل بعض المراكز وتشييد مدارس جديدة وإعادة بناء مدارس قائمة وصيانتها وتجهيزها مع توفير الأثاث والعمل على إصلاح قطاع التعليم الأساسي وتحسين نوعية التعليم بالإضافة إلى تحسين مستوى التعليم من خلال إصلاح وتطوير المناهج التعليمية وتدريب المدرسين وتشجيع التحاق الإناث في المدارس ومواجهة التوسع في الطلب على التعليم الأساسي والثانوي وتخفيف الازدحام في الفصول كما تهدف تلك المشاريع إلى رفع معدل التحاق الإناث في التعليم الأساسي وخصوصاً في الريف من خلال ترميم وتشييد عدد من الفصول وتجهيزها وتأثيثها بكافة متطلبات العملية التربوية وتشجيع التحاق الإناث في التعليم الفني لتقليص فجوات النوع الاجتماعي وتحسين أوضاعها المعيشية من خلال إقامة فصول دراسية جديدة كملحقات في المدارس القائمة لتخفيف الازدحام وإعادة تأهيل بعض المنشآت التعليمية.

وإستكمال إعداد الخارطة المدرسية وإعادة تنظيم وتوزيع الخدمات التعليمية وبناء النظام الإحصائي وتحديث قاعدة البيانات للقطاع والجمع الدوري للبيانات والمعلومات. وفيما يخص التعليم الفني والمهني فإن هذا المجال ومشروعاته ستعمل على تحسين مستوى الخدمات التعليمية المساهمة في خلق فرص عمل. وإعادة تأهيل المراكز وتزويدها بالتجهيزات وتطوير الأقسام في مراكز مختلفة مع التركيز على دعم البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية واستحداث تخصصات جديدة مع مراعاة المناسب منها لظروف المرأة إضافة إلى تطوير المناهج ورفع مستوى العاملين في قطاع التعليم الفني والتقني في العديد من المحافظات من خلال الاهتمام بتدريب المدرسين لرفع كفاءتهم وإنشاء ١٩ مركزاً ومعهداً تقنياً وصناعياً في عدد من المحافظات وتجهيزها لتغطية احتياجات السوق من الكوادر الفنية المؤهلة وإقامة مشاريع البوليتكنيك وكلية المجتمع لرفد سوق العمل بالكوادر الوسيطة والموائمة بين مخرجات التعليم العام والتعليم المهني والتقني واستكمال المنشآت التعليمية في الجامعات القائمة سواءً بفتح كليات جديدة أو استكمال ما هو جار تنفيذه وتزويدها بالأجهزة والمعدات والأثاث اللازم لتشغيلها وإعداد الدراسات اللازمة للتعليم العالي من أجل وضع استراتيجية وطنية لتلبية احتياجات سوق العمل من كافة مخرجات التعليم.

يذكر أن إجمالي مخصصات المشروعات التنموية للجهاز الإداري للدولة والوحدات الاقتصادية والسلطة المحلية بشقيها الرأسمالي والاستثماري في موازنة العام ٢٠٠٥م قد بلغ ٣٦٩,٢٦٩ مليار ريال بزيادة قدرها أكثر من ١٩ مليار ريال عن مخصصات عام ٢٠٠٣م وبنسبة زيادة بلغت ٥,٤٪.

# البنك المركزي يحلل شراء اذون الخزانة بقيمة ٨ مليارات ريال

صنعاء /سبأ

■،، تم في مقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم ٣٧٦ للاجال ٩١ يوما و١٨٢ يوما و٣٦٤ يوما بقيمة ٨ مليارات ريال٠ وقد بلغت نسبة العائد المرجح للاجال الثلاثة على التوالي ١٤٢٧ و١٤٠٤١ و ١٤٠٤٨ بالمائة٠

# تتنافس ٤ شركات عالمية لاعداد دراسة خاصة بأنابيب نقل الغاز من مارب

صنعاء /سبأ

■،، تتنافس أربع شركات عالمية لاعداد الدراسة الخاصة بأنابيب نقل الغاز الطبيعي المسال من منطقة صافر بمحافظة مأرب الى منطقة معبر بمحافظة ذمار ومناطق أخرى .

واوضح المهندس /عبدالمعطي الجنيد مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء في تصريح نشره موقع ٢٦ سبتمبر ان فريقا من المختصين في المؤسسة العامة للكهرباء يقومون حاليا بمراجعة وتحليل عروض تقدمت بها هذه الشركات لاعداد الدراسة الخاصة بأنابيب نقل الغاز من حقول الانتاج من صافر الى المناطق التي ستقام فيها محطات غازية لتوليد الطاقة الكهربائية.

مشيرا الى ان الفريق المختص يعمل على مراجعة العروض وتحليلها تمهيدا لاعلان الشركة التي سيتم اختيارها لاعداد الدراسة من بين الشركات الفائزة وذلك خلال شهر مارس المقبل.

من جهة ثانية قال المهندس عبدالمعطي الجنيد أن ثلاث شركات استشارية عالمية تقدمت بعروض فنية الى الجانبين اليمني والسعودي بشأن تحديث دراسة مشروع الربط الكهربائي المشترك بين البلدين.. منوها أنه تم البدء من قبل المختصين بتحليل العروض المقدمة من الشركات الاستشارية.

وتوقع أن تستكمل أجراءات تحديد واختيار الشركة الفائزة مع نهاية الشهر المقبل.

إعلان